والذي يكرهه يصيح عليه باصوات الغضب . ويعرف الذي يحبه ولو غاب عنه اياماً كثيرة ويرحب به حالما يراه

واذا جاء وقت الطعام وكان قطة خارجاً اخذ ينادي ويصيح الى ان تنتبه اليه . وفي الغالب اخرج اليه بقليل من الناكهة فيسرّ ويتغير صوته فيصير موسيقياً مزوجاً بالتحك ويستدل من ذلك كله ان العجماوات تخاطب وتعبّر عما في نفوسها بتغيير نغم اصواتها . ولا يمكننا ان ندرك معانيها ما لم نراقبها في كل احوالها ونعلّق هذه الاصوات بالاحوال التي تنطق بها فيها . واصوات البغاء منها اسهل علينا فهماً لانها مقطعية ذات معان فيسهل علينا تعليقها بالمعاني الاخرى التي يدلّ البغاء عليها . ولا بدّ من متابعة الانتباه الى اصوات الحيوانات واطوارها ومقابلة بعضها ببعض لعلنا نصل الى معرفة معانيها واكتشاف لغاتها التي نتفاهم بها

هذه خلاصة ما اوردهُ المسيو ده لاكاز دوتيه في الرفو سبنتنيك ولنا على ذلك كلام نبسطه في فرصة أخرى

المناظرة والمراسلة

قد رأينا بعد الاختبار وجوب فتح هذا الباب فتحناهُ ترغيباً في المعارف وانهاضاً للهمم وتشحيذاً للاذهان . ولكنّ العهدة في ما يدرج فيهِ على اصحابهِ فنحن براء منهُ كلهِ . ولا ندرج ما خرج عن موضوع المقتطف ونراعي في الادراج وعدمهِ ما يأتي :

(١) المناظر والنظير مشتقّان من اصل واحد فمناظرك نظيرك (٢) انما الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق . فاذا كان كاشف اغلاط غيرهِ عظيماً كان المعترف باغلاطهِ اعظم

(٣) خير الكلام ما قلّ ودلّ . فالمقالات الوافية مع الايجاز تستختار على المطوّلة

تحقيق الكلام في جواب الاستفهام

قد ذكرتُ في آخر جوابي عن استفهام حضرة الفاضل جبران افندي فوتيه انهُ لا يتأتى تخريج النصب في نحو طفتُ البيتَ وذهبتُ الشام وتوجهتُ مكة على الظرفية المكانية لان هذه اسماء امكنة مختصّة ولانها ليست على تقدير في لان الطواف لم يقع في البيت وكذا الباقي وانهُ انما يصح نصب اسم المكان المختص على الظرفية شذوذاً مع ثلاثة افعال فقط دَخَلَ وَسَكَنَ ونَزَلَ

فنظر حضرتهُ في ذلك بان من النحاة مَن جعل المنصوب في نحو ذهبتُ الشام وتوجهت

مكة ظرفًا شذوذًا واستدلّ على ذلك بما ذكرهُ الشيخ الصبّان في باب تعدّي الفعل ولزومهِ من ان الشامَ في ذهبت الشام قيل انهُ مفعول بهِ اي على التوسّع كما يفيدهُ سياق كلامهِ هناك وقيل انهُ منصوب على الظرفية شذوذًا الخ

واقول هذا الخلاف انما هو في المنصوب بعد دَخَلَ واخويهِ نحو دخلتُ الدارَ وسكنت البيتَ ونزلتُ الخانَ كما حكاهُ غير واحد من محققي النحاة منهم البدرُ الدماميني في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وابو الحسن الاشموني في منهج السالك الى الفية ابن مالك وابو بكر الشنواني في منهاج الهدى الى مجيب الندا وعبدُ الحكيم في حواشيهِ على الفوائد الضيائية وغيرهم فقالوا فيهِ ثلاثة مذاهب . الاول انهُ منصوب على الظرفية حملاً لهُ على المبهم الاّ انهُ شاذّ اي مخالف للقياس وان كان كثير الاستعمال وهذا مذهب سيبويهِ وجمهور النحاة وصححهُ ابن الحاجب في الكافية . والثاني انهُ منصوب على انهُ مفعول بهِ بعد التوسع باسقاط الخافض الذي هو كلمة في واجراء اللازم مجرى المتعدّي فيكون مفعولاً بهِ مجازًا ولا يكون على تقدير في لانهُ على هذا منصوب على وجه وقوع الفعل عليهِ تجوّزًا لا على وجه وقوعه فيهِ وهذا مذهب ابي علي الفارسيّ واختارهُ جماعة منهم ابن مالك وابن هشام في كتابهِ أوضح المسالك ونُسب الى سيبويه لكن انكر الامام ابو حيان في شرح التسهيل نسبتهُ اليهِ وصرح بانها غير صحيحة . والثالث انهُ مفعول بهِ حقيقةً لا على اسقاط الخافض وان دخل واخويهِ تتعدّى بنفسها تارةً وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيها تدلُّ على اصالتها وهذا مذهب ابي الحسن الاخفش وعزاه الرضي الى الجرميّ كما سترى هذا خلاصة كلام هؤلاء المحققين وليس فيهِ مذهب رابع هو انهُ منصوب على التشبيه بالمفعول بهِ لان الظاهر انهُ عين الثاني كما يفيدهُ كلام بعض العلماء حيث قال مذهب الفارسي انهُ منصوب باسقاط الجار اجراء للقاصر مجرى المتعدي فيكون المنصوب مشبهًا بالمفعول بهِ اه ولا عبرة بما وقع لبعض شرّاح الالفية مما يقتضي انهُ غيرهُ وان وافقهُ عليهِ من وافقهُ وقد اختار الرضي في شرح الكافية القول الاول حيث قال اعلم ان دخل وسكن ونزل تنصبُ على الظرفية كل اسم مكان دخلت عليهِ مُبهمًا كان او لا وذلك لكثرة استعمالها فحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضًا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويهِ وقال الجرمي دخل متعدٍّ فما بعدهُ مفعول بهِ . والاصح انهُ لازم ألا ترى ان غير اسماء الامكنة بعدهُ تلزمهُ كلمة في نحو دخلتُ في الامر ودخلتُ في مذهب فلان وكثيرًا ما تستعمل مع اسماء الامكنة ايضًا بعدهُ نحو دخلت في البلد وكذا نحو قولهِ تعالى (وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم) وقولك نزلت في الخان وكونُ مصدر

دخلت الدار الدخول والنُّعولُ في مصادر اللازم أغلب وكونهُ ضدّ خرجت وهو لازمٌ اتفاقًا يرجحان كونهُ لازمًا هذا خلاصة كلامه ومثلهُ في المتوسّط المسمّى بالوافية في شرح الكافية وفيما علقهُ المولى وجيهُ الدين على الفوائد الضيائية وقد ذكر العصام في حواشيهِ عليها ان اختلافهم في ان ما بعد دخَلَ واخويهِ مفعول بهِ انما يصحُّ اذا كان قد سمع منصوبًا دائمًا ولم يستعمل مع في مع ان دخولها لازم في غير اسم المكان جائز فيهِ اي بكثرة كما تقدّم فليس فليس لكونهِ مفعولاً بهِ حقيقةً مجالٌ اي لان المفعول بهِ يمتنع دخول كلمة في عليهِ لان المقصود ايقاع الفعل عليهِ لا فيهِ وليس المقصود في نحو دخلتُ الدارَ ايقاع الدخول على الدار حقيقة بل جعلها ظرفًا لهُ بحيث يكون الداخل مستترًا فيها محاطًا بجوانبها ففي المصباح المنير دخلت الدار ونحوها دخولاً صرت داخلها فهي حاوية لك اه فانت ترى ضابط الظرفية الحقيقية وهو ان يكون للمظروف تحيّز وللظرف احتواء متحققًا فيهِ وكذا يقال في نحو سكنت البيت ونزلت الخان

فهذا يدل دلالة ظاهرة على عدم صحة القول بان ما بعد هذه الافعال الثلاثة مفعول بهِ حقيقة (فان قلت) يصدق عليهِ ضابطة الآتي ذكرهُ ألا ترى انهُ يقال الدار مدخولة والبيت مسكون (قلتُ) هذا على سبيل التوسّع بحذف الجارّ والاصل الدار مدخول فيها والبيت مسكون فيهِ فنيهما حذف وإيصال كما صرحوا بهِ في مقام بيان علامتَي الفعل المتعدي

ومن البيّن الذي يكاد يكون ضروريًّا انهُ لا يتأتى القول بالنصب على الظرفية في نحو ذهبتُ الشامَ وتوجهتُ مكة لان المنصوب فيهما على معنى الى لا في وليس لنا ظرف على معنى الى فكيف يدّعي انهُ ظرف وتعريف الظرف لا ينطبق عليهِ وهذا من الوضوح بمكان وقد تنبّه الى ذلك العلامة الدماطي في باب تعدي الفعل ولزومهِ حيث قال وهل المنصوب مع دخلت ونحوهِ مفعول بهِ حقيقةً او على التوسّع بحذف الحرف او ظرف شذوذًا لان ظرف المكان شرطهُ الابهام وهذا مختص خلاف لكن القول الثالث لا يأتي في المنصوب بعد ذهبت وتوجهت لانهُ على معنى الى لا في فتنبّه لذلك اه فما وقع في كلام الشيخ الصبان من حكاية هذا القول فيهِ وَهْمٌ محض لا يعوّل عليهِ وقد وجّه اليهِ سهام الانتقاد بمثل ما ذكرناهُ شيخنا علاّمة العصر شمس الدين الانبابي شيخ الجامع الازهر الآن فيما علقهُ عليهِ والظاهر ان الذي اوقعهُ في ذلك متابعتهُ لبعض شرّاح الالفية حيث قال في باب المفعول فيهِ اختلف الناس في اسم المكان المختص المنصوب في نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام فقيل هو منصوب على الظرفية شذوذًا الخ ولكن هذا غلط ناشئٌ من عدم تحرير محلّ الخلاف ولذلك

انتقد عليهِ العلّامة الدمياطي فقال في ذكرهِ ذهبت الشام نظر لانهُ على معنى الى لا في فهو مما نصب بحذف الخافض توسّعًا لان الذهاب لم يقع في الشام بلْ في طريقها اليها وكذا توجهت مكة فلا يأتي فيهِ قول الجمهور انهُ ظرف حقيقة لانهُ ليس مما نحن فيهِ هذا كلامهُ بنصهِ

ويظهر لي انهُ كما لا يتأتى هذ القول في المنصوب في هذين المثالين لا يتأتى فيهِ القول بانهُ مفعول بهِ حقيقةً وذلك لان كلاًّ من ذهب وتوجّه لازم اتفاقًا فلا ينصب بنفسهِ المفعول بهِ الحقيقي ومما يزيدك ايضاحًا لذلك أمران . الاول انهُ ليس المقصود فيهما ايقاع الذهاب على الشام والتوجه على مكة فلا يصدق على الشام انها مذهوبة بل مذهوب اليها ولا على مكة انها متوجهة بل متوجهٌ اليها وضابط المفعول بهِ الحقيقي كما ذكرهُ الرضي وغيرهُ ان يصحّ باطراد التعبير عنهُ باسم مفعول عاملهِ غير مقيّد بحرف جر فكيف يدّعي انهما من قبيل المفعول بهِ الحقيقي مع عدم صدق ضابطهِ عليهما . والثاني انهما لو كانا من قبيلهِ لجاز وقوع نظائرهما منصوبةً بعد هذين الفعلين وليس كذلك اذ لا يقال ذهبت مصر ولا توجهت المدينة وهكذا بل لابدَّ في مثل ذلك من الجرّ بكلمة الى فقد قالوا لم يسمع حذف حرف الجرّ بعد ذَهَبَ الاّ مع الشام و بعد توجه الاّ مع مكة فلا يقاس عليهما بل ان ذكر غيرهما بعدهما لم يحذف اخبارًا بخلاف دخلَ واخويهِ فانهُ يجوز حذفهُ معها في اي تركيب سمع او لم يسمع

فاذا تبيّن لك بما ذكرانهُ لا يتأتى في المنصوب بعد ذَهَبَ وتوجه هذان القولان ظهر انهُ يتعيّن فيهِ النصب على التوسّع باسقاط الجارّ اعني كلمة الى الاّ ان يخرّج على تضمين هذين الفعلين معنى قَصَدَ كما ذكرتهُ في جواب الاستفهام وان كنت لم اجد في كلام احد من العلماء تخريجهُ على ذلك وقد ذكرت خلاصة هذا التحقيق في كتابي (شفاء الغليل)

ومن هذا كلهِ يعلم ان في كلام حضرة الفاضل جبران افندي فوتيه نظرًا من ثلاثة اوجه . الاول انهُ حكى في المنصوب في نحو دخلت الدار وسكنت البيت اربعة مذاهب وانما هي ثلاثة فقط على ما تقدم في كلام المحققين من النحاة فان النصب على التشبيه بالمفعول بهِ عينُ النصب على انهُ مفعول بهِ توسعًا . الثاني انهُ حكى هذه المذاهب في المنصوب في ذهبت الشام وتوجهت مكة وقد علمت انهُ يتعين فيهِ منها القولُ بالنصب على انهُ مفعول بهِ توسعًا وان ما وقع في كلام الشيخ الصبان من حكاية القول بالنصب على الظرفية فيهِ وهم لا يعوّل عليهِ فلا يصح استناد حضرتهِ اليهِ . الثالث ان حضرتهُ قال لا نسلم ان الاسم بعد دخل وسكن ونزل منصوب على الظرفية لان هذه الافعال تتعدى بنفسها و بالحرف كما قال الاسقاطيُّ فالمنصوب بعد سكن مفعول بهِ حقيقة الخ ولا يخفى ان ظاهر هذا الصنيع ربما يوهم

ان ما ذكر بحث للاسفاطيّ في المسئلة وليس كذلك وانما ذكرهُ هو وغيرهُ في بيان مذهب الأخفش كما يعلم بمراجعة كلامهم وقد بينوا ان من عداه من النحاة لا يوافقونهُ عليهِ بل يقولون بأن هذه الافعال لازمة دائمًا فمنهم من خرّج المنصوب بعدها على انهُ ظرف شذوذًا ومنهم من خرّجهُ على انهُ منصوب باسقاط الخافض على انك قد علمت عدم صحة هذا المذهب الذي جنح اليهِ حضرتهُ لان المنصوب بعد هذه الافعال يجوز بكثرةٍ دخول كلمة في عليهِ لان المقصود ايقاع الفعل فيهِ لا عليهِ فلا يتناولهُ تعريف المفعول بهِ الحقيقي فلا نسلم ان مجيءَ اسم المكان المختص بعد دخل واخويهِ منصوبًا يقتضي انها تتعدى بنفسها وان كان كثيرًا كمجيئهِ بعدها مجرورًا بفي بل ربما كان اكثر منهُ وما نقلهُ حضرتهُ من عبارة الجوهري في الصحاح صريح في ان دخل ونزل لازمان دائمًا وان نصب اسم المكان المختص بعدها بحذف حرف الجرّ فليكن مثلها نالتهما الاّ ان ما ذكرهُ اعني الجوهري من ان الحرف المحذوف مع دخل هو كلمة الى يظهر لي انهُ غير مسلّم فان المقصود في نحو دخلت البيت بيانُ مكان الدخول فيكون على معنى في لا بيانُ انتهائهِ حتّى يكون على معنى الى واظن انهُ لم يرد تعدي دخل بها الى اسم مكان مختص حتّى تقدر في حالة نصبهِ ولو فرض ورود ذلك لا نسلم جواز تقديرها في حالة النصب لان المتبادر في هذه الحالة معنى في وهو غير مراد فيحصل في الكلام الباسٌ وهو محذور ولعلّ الى في عبارة الصحاح محرّفة عن في لتقاربهما في الرسم وقد راجعت مختار الصحاح فوجدت في نسخةٍ مطبوعةٍ منهُ ما يدل لذلك ونصهُ يقال دخل البيت والصحيح فيهِ ان تقديرهُ دخل في البيت الخ فليتأمل

هذا تحرير الكلام في هذا المقام ولقد كان غالب ذلك نُصْب عيني وقت كتابتي جواب الاستفهام ومن ثمّ سلكت فيهِ منهج السداد الذي لا تشوبه شائبة انتقاد نابذًا كلّ ما خالفهُ قاصدًا تلك المخالفة مشيرًا في كلامي الى وجهها وان كنت قد أعرضتُ خشيةَ الاطالة عن عن ذكرها فارجو من حضرتهِ قبول المعذرة في عدم موافقتي لهُ فيما ذكرهُ هداني الله واياهُ الى سواء السبيل

كاتبه

طهطا احمد رافع

شكر وايضاح

حضرة منشئي المُقتطَف الفاضلين

قلت في مقدمة رواية الملوك الشارد" وارغب الى من يطلع على هذا الكتاب من اهل الادب ان ينبهني الى موضع النقص فاصلحهُ في طبعة ثانية او اتجنبهُ في كتاب آخر واكون

لهُ من الشاكرين " فوجب عليَّ بمقتضى ذلك تقدمة الشكر والثناء لجميع الافاضل الذين تحفوني بملاحظاتهم ونصائحهم إما بكتب خصوصية وإما مندرجة في الصحف العلمية او السياسية على ان ما لاقتهُ هذه الرواية الحقيرة من تنبُّه الافكار وانبراء اقلام الكتاب اما للانتقاد او التنشيط او الاطراء او الاقتراح لما يوجب لمؤلفها الافتخار بما نالتهُ من الالتفات وهذا غاية ما يرجوهُ المؤلف

ومما قلتهُ هناك "اني كتبت هذه الرواية وانا في ريب من رضاء القراء عنها لانها اول ما كتبتُ من الروايات " غير اني لاقيت من رضائهم عنها واحتفائهم بها ما ينشطني لمواصلة الكتابة في هذا الفن الجليل آملاً ان تكون كل تالية اقلَّ خطا من السابقة . ولكن لا يحسن بي الاغضاء عما تخلل استحسانهم هذا من الملاحظات فاني اذكرها اقرارًا لهم بالفضل فاقول

ان ما اجمعت الاغلبية على انتقادهِ من تلك الرواية (١) مقتل سعيد (٢) زواج سعدى لسليم . اما مقتل سعيد فلا غرو اذا شعروا عندهُ بوطأة الظلم والقسوة لما رأوا ذلك العبد الامين مجندلاً وهو لم يأتِ الاَّ كل ما تقتضيهِ الشهامة والاستقامة ويستوجب عليهِ الاعزاز والاكرام . ومما زادهم غضبًا انهُ قتل بسيف سيدهِ الذي حافظ على ودهِ وعرضهِ واخترق الاصقاع السودانية للتفتيش عنهُ

ولا اخفي على حضرات المطالعين اني حاولت ان ابعث هذا العبد غير مرة غير اني خشيت الوقوع بما وقع فيهِ السير ولتر سكوت عند ما اقام ابيل من القبر اجابة لطلب صاحب المطبعة فعرض نفسهُ للانتقاد والتنديد . فلما رأيت نفسي معرَّضًا للَّوم على اي الحالين اخترت اهون الشرين وقلت مخالفة الطبع ولا مخالفة الطبيعة . اما اذا كان حضرات القراء يفضلون قيامتهُ فاني اقيمهُ لهم في الطبعة الثانية ان شاء الله تعالى

اما زواج سعدى لسليم فقد التمس لحضرات المنتقدين عذرًا على تشكيهم من وطأة الضغط على تلك العواطف المحبة وهي في شرخ الشباب واعظم حجة لديهم في وجوب اقتران غريب بسعدى وعدم تخليهِ عنها انما هو قولهم ان الحب يغلب الشهامة ولكن لا يخفى على حضراتهم ان الحب لا يغلب الشهامة الاَّ متى غلبت العواطف الارادة فهل يستحيل ان تغلب ارادة رجل عواطفهُ ولو نادرًا سيما اذا كان ذلك الرجل بطل الرواية كغريب . ولا ريب ان قاضي المحبة لا يتردد في الحكم لغريب بحبيبتهِ حكمًا لا يقبل النقض ولا الابرام وقد رأيت ان جمهور القراء على هذا المذهب ايضًا فاعتذر اليهم واعدهم اني سأحاول اتباع مذهب

حضراتهم في الطبعة الثانية اذا سمحت سائر الاحوال بذلك

اما في ذكاء الامير بشير وفراسته فلي نظر ولكني أرى حضرة منشئي المقتطف قد حظرا عليَّ الرد بقولها " ان المؤلف لا يرد على المنتقد الا اذا ساء المنتقد فهم قول من اقوالهِ " فاتقدم الى حضرتها ان يأذنا لي بكلمة اقولها دفعاً للشبهة وهي ان الامير بشيراً مهما بولغ في ذكائهِ وفراستهِ لا يمكنهُ معرفة كون جميلة هي زوجة امين بك من مجرَّد سماعهِ حكايتهُ لانهُ لم يكن عرف عنها سوى انها من صيدا وقد فقدت زوجها وجاءت لتعيش في لبنان . وبين هذا وحكاية امين بك بون عظيم جداً كما لا يخفى . ولعل الفرصة تسمح لاحد منشئي المقتطف بقراءة الرواية ثانية فيحقق صدق قولي ولا اظنهُ يرى فيها اذ ذاك ما يوجب التململ ولم اذكر هذا الا على سبيل الايضاح اما اذا حسبهُ حضرتها على سبيل الرد فاني استمنح العذر عليهِ

وما اجمع عليهِ القراء ان الرواية مختصرة غير مشبعة وذلك قول في محلهِ من اكثر الوجوه لاني بالحقيقة " قيدت المخيلة في اثبات الحقائق التاريخية " مغضيًا عن الوصف والاسهاب خوف الملل وكاني قد بالغت في ذلك الاغضاء حتَّى ظهرت الرواية مظهر الاختصار الكلي

ومما يحسن ذكرهُ في هذا المقام كيفية نجاة امين بك من مذبحة القلعة فقد وردت لي كتب جمة في شأنها تشير الى الحكاية المشهورة من وثوبهِ بجوادهِ من اعلى السور ولما كانت هذه الرواية كثيرة التداول على الالسنة وكانت مخالفةً لما ذكرتهُ في كتاب تاريخ مصر الحديث ورواية الملوك الشارد من انهُ لم يثب من هناك ولكنهُ تأخر عن وقت الدعوة فنجاء القلعة والموكب قادم للخروج من باب العذب فوقف خارج ذلك الباب ينتظر خروج الموكب ليندمج اليهِ ثم رأى الباب قد اقفل وسمع اطلاق الرصاص فلكز جوادهُ وطلب الفرار — رأيت ان اوضح لحضرات القراء قرب روايتي الى الصواب فاقول

لم اقف على كتاب لمؤرخ معاصر او غير معاصر لمحمد علي باشا ولاسيما من الافرنج الا ورأيتهُ يذكر تلك الحادثة كما ذكرتها انا وفي جملة هؤلاء الموسيو فيلكس مجن في كتابهِ "تاريخ مصر في زمن محمَّد علي "المطبوع سنة ١٨٢٣ اي في اواسط حكمهِ وكان مجن المشار اليهِ وكيلاً لفرنسا في القاهرة وكانت لهُ مداخلات كلية مع العزيز حتَّى انهُ كان يجتمع بهِ كل يوم تقريباً . والموسيو فنسان في كتابهِ "تاريخ الدولة العثمانية" المطبوع سنة ١٨٤٩ وباتون الانكليزي في كتابهِ "تقلبات من زمن المماليك الى وفاة محمَّد علي "وغيرهم

اما مؤرخو العرب فلم اقف لاحد منهم على شيء بشأنها غير ما ذكرهُ الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ولكنهُ اشار اليها بالاختصار الكلي فقال انهُ "نجا بالتسلق من القلعة" ولم يزد ولو كان مرادهُ الوثوب منها وكان محققًا ذلك لما اوجز في القول خلافًا لعادتهِ لانهُ ذكر حوادث كثيرة اقل اهمية من هذه وفصّلها تفصيلاً تامًا

ورب قائل وكيف اتصل الناس الى هذه الرواية حتّى تداولوها وانتشرت بينهم الى هذا الحد واصبح خدمة القلعة لا يقنعون باقل من الاشارة الى المكان الذي يقولون انهُ وثب منهُ فهم يذهبون بالزائر الى شرفة شامخة من القلعة ويقولون لهُ هذا هو المكان الذي وثب منهُ امين بك حتّى اصبحت هذه الاحدوثة بمنزلة اليقين اقول ربما كان السبب في ذلك ما يأتي :

روى لنا الموسيو بريس احد مؤرخي الافرنج (والتبعة على الراوي) ان احد الامراء المماليك المدعو حسن بك الالفي وثب بجواده من فوق السور فوصل الارض مرضرضًا ويظن البعض انهُ نجا والبعض الآخر انهُ مات . فاذا صحّت هذه الرواية يسهل علينا فهم كيفية شيوع تلك الحكاية لان الناس عمومًا ولاسيما العامة ومنهم خدمة القلعة ميالون الى المبالغة في مثل هذه الحادثة الغريبة ونظرًا لتحققهم نجاة امين بك من المذبحة بسبب هذا حكاية ذاك لانها اوقع في النفس . وكان امام باب العذب تل وثب منهُ امين بك فربما تعطل جوادهُ بذلك الوثوب فاشبهت حكايتهُ حكاية حسن بك وسهل عليهم روايتها عنهُ

او ان يكون السبب مجرّد ميل الناس عمومًا الى المبالغة في الحوادث الغريبة ولاسيّما اذا تقادم عهدها فادخلوا امين بك القلعة بالاحدوثة ورموهُ من فوق السور ترغيبًا لسماع حديثهم بقطع النظر عن وثوب حسن بك او عدمهِ والله اعلم

واخيرًا اعيد الثناء والشكر لحضرة العلّامتين منشئي المقتطف الاغر ولسائر الافاضل الذين كلفوا انفسهم المشقة في انتقاد تلك الرواية الحقيرة . واني بالحقيقة احسب ذلك منة كبيرة لهم وفخرًا عظيمًا ينشطني الى المواظبة في خدمتهم . راجيًا ان لا يحرموني من المواصلة بنصائحهم وملاحظاتهم فاسترشد بانتقادهم الى مواقع الخطا فاصلحها او اتجنبها . وعسى ان تكون رواية "اسير المهدي" التي هي تحت الطبع الآن اقل نقصًا من تلك وما الكمال الاّ لله وحدهُ سبحانهُ وتعالى

مصر جرجي زيدان

كلام القرود

حضرة منشئي المقتطف الفاضلين

نشرتم في الجزء الرابع من مقتطفكم الاغر مقالة عن كلام القرود فصلتم فيها تجارب الاستاذ غرنر الاميركي واكتشافهُ ما يشبه ان يكون لغة للقرود . وقد اطلعتُ في هذه الاثناء على شيء من هذا القبيل في احدى الجرائد الاوربية احببت نقلهُ لقراء المقتطف الكرام وهو ان الاستاذ غرنر سافر الى افريقية لاجل اتقان لغة القرود وقد كتب عند شروعهِ في هذا الدرس ما يأتي

" اقتربت اولاً من قفص فيهِ اربعة من القرود (من الطائفة المسماة كبوشين) فحييتها بلفظ الكلمة التي تعني بلغتها (الطعام) وقد تاكدت انها فهمت كلامي لاني رأيت احدها تقدم حالاً الى مقدَّم القفص واظهر لي انبساطاً زائداً وقد اعدت الامتحان في قرود اخرى ونجحت دائمًا "

الاسكندريَّة انطونيوس منصور

ختام المناظرات اللغوية

من طالع المناظرات اللغويَّة وغيرها من المناظرات العلميَّة والادبية التي وردت في المقتطف ونحوهِ من الجرائد العلمية والادبية لابسعهُ الَّا الاقرار بان ادلة المناظرات اللغويَّة على غاية من الوضوح والاقناع حتَّى تكاد تكون كالادلة الرياضية . وما ذلك الَّا لان علماء اللغة العربية قد جمعوا القواعد والشوارد وفحَّصوا الآراء والمذاهب حتَّى لم يترك الاول للآخر شيئًا . ولكنَّ ما ذكروهُ وحققوهُ غير مثبت في كتاب واحد بل متفرِّق في كتب شتَّى فيقع الخلاف بين المتناظرين لاختلافهم في سعة الاطلاع وقوة الاستحضار وهذا يجدو بهم الى التطويل وتفريع المسائل فاذا انصنام باثبات كل ما يكتبونهُ ملانا المقتطف بمسائل لا يعبأ بها اكثر قرائهِ واذا اثبتنا القليل منها وتركنا الكثير ضعفت حجتهم ونُسبوا الى القصور والتقصير ولذلك اضطررنا ان نقفل باب المناظرة في قواعد اللغة وشواردها ولن نثبت في هذا الموضوع الَّا ما كانت لهُ فائدة جديدة . وحبذا لو اتخذ البحث اللغوي وجهة اخرى فتناظر علماء اللغة في اصل وضعها وما اقتبسته من اللغات المجاورة لها وما اعتورها من التغيير والتبديل زمن الجاهلية وما بعدهُ الى عصرنا هذا . وما اثرهُ بها اتصال اهلها بالمصريين والاشوريين والفرس واليونان والرومان والاحباش ونسبة اللغات العامية الى عربية مُضَر . والاستدلال من اللغة على تاريخ اهلها الى غير ذلك من المباحث الجديدة الطلية